

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)
و ٢١٩١ (٢٠١٤)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر الذي يُقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) والفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قراره ٢١٩١ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يوافيه كل ٣٠ يوماً بتقرير عن حالة تنفيذ هذه القرارات من قِبَل جميع أطراف النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى البيانات المتاحة لدى الجهات التابعة للأمم المتحدة على أرض الميدان، والتقارير المستقاة من مصادر مفتوحة ومن مصادر حكومة الجمهورية العربية السورية. وقد أُدرجت هنا أيضاً البيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة عما قامت به من أعمال في مجال المساعدات الإنسانية خلال الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. تمشيا مع دورة الإبلاغ الشهري التي تعمل بها، لكي يتسنى التحقق من تلك البيانات. وأدرجت بيانات أحدث كلما كانت متاحة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعمليات المنفذة عبر الحدود وعمليات إيصال المساعدات إلى الأهالي المحاصرين.



ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

٣ - ظل النزاع يستشري والعنف يمتد في أرجاء الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبخاصة في محافظات حلب وحماة وحمص ودير الزور وريف دمشق ودمشق والحسكة وإدلب ودرعا والقنيطرة والرقّة. وفي ظل القصف الجوي العشوائي الذي تقوم به القوات الحكومية، بما في ذلك إلقاءها براميل المتفجرات، والقصف العشوائي الذي تمارسه المعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة والجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية^(١)، استمر سقوط المدنيين بين قتلى وجرحى، كما استمر تشريدهم. وزاد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات، حيث أُبلغ عن وقوع ما يزيد على ٢١ عملية انتحارية في حلب وحماة ودرعا.

٤ - ونقلت التقارير أن العنف في درعا وصل إلى مستويات مرتفعة من الحدة، حيث قُتل ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص، منهم ٣٧ طفلا و ١٦ امرأة، في كانون الأول/ ديسمبر. والمناطق التي تضررت أكثر من غيرها من إلقاء براميل المتفجرات والأشكال الأخرى من الغارات الجوية والقصف الجوي هي مدينتا أنخل ودرعا، وبلدات الشيخ مسكين وجاسم ودير العدس والحراك وسملين وعلما ونامر وكفر ناسج والطيحة وداعل والحارة وبصرى الشام.

٥ - وفي محافظة حلب، استمرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الغارات الجوية وعمليات القصف على الجزء الشرقي من حلب الواقع تحت سيطرة المعارضة. وتحدثت التقارير عن مقتل ما لا يقل عن ١٠٧ من المدنيين، من بينهم ٢٧ طفلا، في محافظة حلب في شهر كانون الأول/ديسمبر، بسبب الهجمات الجوية وأعمال القصف.

٦ - وفي ريف دمشق، تواصل خلال كانون الأول/ديسمبر قصف الحكومة من الجو للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وكانت دوما وحمورية وخان الشيخ والزبداني أكثر المناطق تضررا. ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، أصابت ضربتان جويتان منازل يقطنها مدنيون في بلدة حمورية بالغوطة الشرقية، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين وجرح عشرات آخرين، فيهم نساء وأطفال. وفي ١١ كانون

(١) أدرج مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة ضمن الجماعات الإرهابية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ بقراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتعمل هاتان الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

الأول/ديسمبر، أصيب مزارع واحد على الأقل وامرأتان من سكان منطقة وادي بردى عندما أطلقت عليهم القوات الحكومية النيران مباشرة.

٧ - وفي محافظة حمص، قُتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين، من بينهم طفل، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر في منطقة الوعر، نتيجة قصف المنطقة من قبل الحكومة. وفي اليوم نفسه، أبلغ عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة ١١ في مدينة الرستن بسبب برمبل متفجرات أُلقي على مركز المدينة.

٨ - وخلال الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، ورد في التقارير أن القوات المسلحة العربية السورية استخدمت صواريخ سطح - سطح في جوبر وداريا وغيرهما من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الغوطة بمحافظة دمشق. وردت جماعات المعارضة المسلحة بإطلاق أكثر من ٥٠ صاروخا وقذيفة هاون على أحياء دمشق. وأفادت وسائل الإعلام والمصادر الطبية عن مقتل شخصين اثنين على الأقل وجرح ١٨ آخرين.

٩ - وشهد مخيم اليرموك والمناطق المحيطة به تصعيدا خطيرا في النزاع المسلح خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث تكرر تبادل إطلاق النار واستخدام الذخائر المتفجرة، بما في ذلك من قبل مجموعات توجد داخل المخيم. وتلقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقارير غير مؤكدة عن سقوط ضحايا بين المدنيين، منهم قتلى، نتيجة لتدهور الحالة الأمنية. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير موثوق منها أن ثلاثة متطوعين من المدنيين كانوا يساعدون في توزيع المعونة داخل مخيم اليرموك قتلوا على يد جماعات مسلحة.

١٠ - وتفيد التقارير أن تنظيم جبهة النصرة لا يزال يجتذب المزيد من المقاتلين والموارد، وخاصة في محافظتي إدلب ودرعا. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، سيطر تنظيم أحرار الشام وجبهة النصرة وجماعات مسلحة أخرى على قاعدتين عسكريتين ذواتي أهمية استراتيجية في وادي الضيف والحامدية بإدلب. وحاصرت تلك الجماعات أيضا مطار أبو الظهور في ريف إدلب واستهدفت الطريق الرابط بين حماة وحلب والطريق الرابط بين إدلب واللاذقية، معززة بذلك وجودها في ريف حماة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت جماعات جبهة النصرة وأحرار الشام وجيش الإسلام على تشكيل مجلس قيادة موحد وغرفة عمليات مشتركة ومحكمة شرعية في منطقة القلمون.

١١ - وواصلت أطراف النزاع استهداف المرافق المدنية، بما في ذلك الخدمات والبنى التحتية الأساسية. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر، قامت جبهة النصرة، وربما كانت معها جماعات مسلحة أخرى، بقطع إمدادات الكهرباء والمياه في مدينتي إدلب وحلب، الأمر الذي

أضر بحوالي ١,٧ مليون من السكان. وأعيدت إمدادات الكهرباء والمياه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بعد أن توصلت الأطراف إلى اتفاق. وأفاد شركاء من المنظمات غير الحكومية بوقوع هجمات على مدرستين في محافظة إدلب، وعلى مركز للأشخاص المشردين داخليا، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من المدنيين، من بينهم أطفال.

١٢ - واستمرت الضربات الجوية التي ينفذها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مستهدفة في معظم الحالات مواقع التنظيم في كوباني. واحتدم القتال أيضا بين تنظيم الدولة الإسلامية والقوات الكردية، حيث تكبد التنظيم خسائر فادحة بحسب ما تناقلته التقارير. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، دخلت مجموعة من قوات البيشمركة الكردية العراقية قوامها ١٥٠ فردا إلى كوباني لتأخذ مكان المجموعة الأولى التي كانت قد أرسلت إلى هناك لتقف إلى جانب قوات الأكراد السوريين. وسقط طيار أردني كان في مهمة ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سقط في يد هذا التنظيم في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بعد تحطم طائرته العسكرية في محافظة الرقة.

١٣ - وظلت الأمم المتحدة تتلقى طلبات من ممثلي المعارضة للمساعدة في تيسير إبرام اتفاقات مع الحكومة على الصعيد المحلي في دمشق (اليرموك وجوير)، وريف دمشق (الزبداني وداريا) وريف حماة الشمالي. وفي الوعر بحمص، دخلت جماعات المعارضة في مفاوضات مباشرة مع الحكومة، وجاء ذلك بدعوى وجود تهديدات بالمزيد من أعمال القصف والضربات الجوية.

١٤ - ولا يزال المدنيون يتعرضون للتشريد بسبب النزاع. ففي كانون الأول/ديسمبر نزح ما لا يقل عن ٤٠.٠٠٠ شخص فرارا من الاشتباكات في الشيخ مسكين بمحافظة ريف درعا الغربي، باحثين لهم عن ملاذ في قرى مجاورة، مثل الدي وبرقة والساقية، وكذلك في إزرع، بمدينة درعا، وفي الشجرة وتل شهاب. وفي محافظة القنيطرة الشمالية الغربية، تصاعدت حدة الاشتباكات في منطقة الحامدية، غير بعيد من مدينة خان أرنبه، حيث يوجد عدد كبير من المشردين داخليا. وأدت الهجمات التي وقعت في هذه المنطقة في كانون الأول/ديسمبر إلى تشريد آلاف المدنيين.

١٥ - وظلت الجهود تُبذل لإيجاد حل سياسي للنزاع، واستمرت المشاورات مع الأطراف السورية وطائفة واسعة من المحاورين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها بشأن حيثيات الترتيبات المقترحة للشروع في أعمال "التجميد" في مدينة حلب. وزار المبعوث الخاص دي ميستورا إسطنبول وغازي عنتاب، واجتمع مع ائتلاف المعارضة السورية

وجماعات المعارضة المسلحة ليوضح الفرق بين التجميد المقترح تطبيقه في حلب والمبادرات السابقة الرامية إلى وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي. وزار المبعوث الخاص دي ميستورا أيضا المملكة العربية السعودية والأردن، وقدم إحاطة إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بشأن طرائق تنفيذ مقترح التجميد. وخلال الفترة نفسها، قام نائب المبعوث الخاص رمزي بزيارة إلى طهران ثم إلى دمشق لبدء جولة أخرى من المفاوضات المتعلقة بمقترح التجميد.

١٦ - وأشار المبعوث الخاص دي ميستورا خلال المناقشات التي أجراها إلى أن التجميد ستصاحبه مبادرات ترمي إلى تطبيع الحياة المدنية. ويحترم المقترح وحدة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وهو ليس بديلا عن العملية السياسية الوطنية، بل هو لبنة ضمن عملية سياسية وطنية جامعة، دون شروط مسبقة، في إطار بيان جنيف.

باء - حقوق الإنسان

١٧ - ظلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقى ادعاءات بوقوع أعمال الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة على يد مختلف الأجهزة الأمنية السورية، بما في ذلك الأمن السياسي والمخابرات الجوية والاستخبارات العسكرية وفروع أمن الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. فقد تلقت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ادعاءات بوقوع أعمال تعذيب وسوء معاملة في دمشق بالأماكن التالية: الفرعان ٢١٥ و ٢٤٨ التابعان للاستخبارات العسكرية؛ الشرطة العسكرية في القابون؛ المستشفى العسكري ٦٠١؛ مستشفى تشرين العسكري؛ المخابرات الجوية في حرستا؛ المخابرات الجوية في مطار المزة. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان أيضا إفادات شهود تتعلق بفروع الأمن العسكري والمخابرات الجوية وأمن الدولة في مدينة حمص، وفرع الأمن العسكري ٣٢٥ في اللاذقية، إضافة إلى تقارير عن الاحتجاز التعسفي لمواطنين سوريين بالقرب من الحدود مع لبنان. فقد احتجز أفراد الأمن السياسي في معبر المصنع الحدودي ما لا يقل عن ثمانية أشخاص في مناسبات مختلفة خلال كانون الأول/ديسمبر. وأوردت التقارير أن المحتجزين احتفظ بهم على الجانب السوري من المعبر الحدودي إلى أن أخذتهم المخابرات الجوية أو الأمن السياسي، وكلاهما متمركزان في ريف دمشق. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أُفرج بكفالة عن اثنين من نشطاء حقوق الإنسان السوريين كان أفراد الأمن السياسي قد احتجزوهم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر على الحدود وهما يحاولان العودة إلى ديارهما بعد حضورهما

في بيروت حلقة عمل عن حقوق الإنسان. وستقوم مفوضية حقوق الإنسان برصد ما سيجري في المحكمة من إجراءات في المستقبل.

١٨ - وتشير المعلومات التي تلقتها المفوضية إلى أن فرع الأمن العسكري ٣٢٥ باللاذقية ظل يحتجز الناس لإعراهم عن آراء معارضة، ومن ذلك نشرهم بيانات مناهضة للحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو بسبب ضبط صور أو بيانات مناهضة للحكومة في هواتفهم المحمولة. واستنادا إلى معلومات استقتها المفوضية، يضم سجن حمص المركزي ما لا يقل عن ٢٠٠٠ من الأشخاص محتجزين منذ عام ٢٠١١ لمشاركتهم في احتجاجات سلمية مناهضة للحكومة.

١٩ - واستنادا إلى معلومات تلقتها مفوضية حقوق الإنسان، لا تزال وحدات الحماية الشعبية الكردية تجند الأطفال. ففي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، حصلت المفوضية على تسجيل بالفيديو للقطات تظهر فيها فتاة في سن الخامسة عشرة يُدعى أنها كانت في معسكر تابع لتلك الوحدات في الحسكة. وكان ممثلو الإدارة الكردية المستقلة تعهدوا في السابق بالقضاء على هذه الممارسة.

٢٠ - وأبلغت مفوضية حقوق الإنسان في ٣ كانون الأول/ديسمبر أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام رجم بالحجارة حتى الموت رجلا اتهم بالزنا، وكان ذلك في ساحة الفيحاء في بلدة البوكمال بدير الزور. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، ورد في التقارير أن تنظيم الدولة الإسلامية أعدم أربعة رجال في البوكمال. وحسب مصادر محلية، ترك ممثلو التنظيم يافطة بجوار جثث الضحايا تبرر القتل باعتباره عقابا على "مهاجمتهم مواقع تابعة للدولة الإسلامية". وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر التنظيم بيانا عاما وصورا لتنفيذ الإعدام في رجل اتهم بالثلثية الجنسية في دير الزور. ولم يتأكد بالضبط تاريخ ومكان الحادث. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ورد في التقارير أن التنظيم أعدم رجلا كرديا في الرقة لنطقه بكلام فيه تطاول على المقدسات. وتلقت المفوضية أيضا معلومات تفيد أن جثث ٢٠ من أفراد قبيلة الشيتات، يدعى أن تنظيم الدولة الإسلامية هو من قتلهم، عُثر عليها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بالقرب من خط السكك الحديدية وشركة الكهرباء في بلدة غرانيج، في الضاحية الريفية الشرقية لدير الزور. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تناقلت التقارير أن التنظيم اختطف ثمانية مدنيين في قرية العشرة بدير الزور. وكان من بين المختطفين بعض وجهاء قبيلة العقيدات.

٢١ - واستمر منع أعضاء لجنة التحقيق الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة من دخول البلد.

جيم - وصول المساعدات الإنسانية

٢٢ - استمر تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، حيث بلغ عدد السكان المحتاجين إلى مساعدات ١٢,٢ مليون نسمة. وقد أُجبر ما يقرب من ٣,٨ ملايين شخص على الترحول من البلد كلاجئين، ويوجد حالياً نحو ٧,٦ ملايين شخص - أي حوالي نصف سكان سوريا - في عداد المشردين داخليا.

٢٣ - ومع أن بيئة العمل صعبة للغاية، ظلت وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني وشركاؤها تقدم المساعدات إلى من هم بحاجة إليها. ففي كانون الأول/ديسمبر، أرسل برنامج الأغذية العالمي مواد غذائية إلى أكثر من ٣,٦ ملايين شخص في ١٢ محافظة. ووزعت منظمة الصحة العالمية الأدوية واللوازم الطبية على نحو ٤٨٤ ٠٠٠ شخص في سبع محافظات. وأوصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف مساعدات بمياه الشرب ومستلزمات الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ما يُقدر بـ ١,٥ مليون شخص. وأوصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد الإغاثة الأساسية إلى ٤١٨ ٤٧٦ شخصا. وأوصلت المنظمة الدولية للهجرة مواد غير غذائية إلى نحو ٣٨ ٤٠٠ شخص. وحصل نحو ٦٢ ٢٤٠ شخصا على مساعدة زراعية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الإنجابية لـ ٦٠٠ ٤٠ شخص.

٢٤ - وأُرسل خلال الفترة المشمولة بالتقرير قافلتان مشتركتان بين الوكالات تحملان مساعدات إنسانية. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر، وصلت قافلة محملة بإمدادات تكفي ٣ ٠٠٠ شخص إلى بلدة المعمورة الخاضعة لسيطرة الحكومة في ريف دمشق. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ذهب الشق الأول من قافلة مشتركة بين الوكالات إلى تليسة التي تسيطر عليها المعارضة، وإلى منطقة مشرفة التي تسيطر عليها الحكومة في محافظة حمص. وتحمل القافلة ١٠ ٠٠٠ حصة غذائية أسرية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي (٩ ٠٠٠ لتليسة و ١ ٠٠٠ لمشرفة) لمساعدة ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ شخص في المنطقتين. ويضم الجزء الثاني من القافلة ٢ ٠٠٠ حصة غذائية إضافية لـ ١٠ ٠٠٠ شخص، وكان مقررا وصول هذا الجزء في ١٨ كانون الأول/ديسمبر إلى المواقع ذاتها. إلا أن هذا الجزء لا يزال ينتظر الموافقة.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت الوكالات من إيصال الإمدادات الإنسانية إلى ما لا يقل عن ٥٣٦ ٣٠٠ شخص عن طريق عمليات عابرة لخطوط التماس في حلب وحمص والحسكة وريف دمشق، وتشمل تلك الإمدادات مواد غذائية لما عدده ١٩٤ ٥٠٠

شخص، ومواد غير غذائية لما يربو على ٢٠٠ ٥ شخص، وعلاجات طبية لأكثر من ١٩٦ ٦٠٠ شخص.

٢٦ - وحتى ١٣ كانون الثاني/يناير، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها قد قاموا بإرسال ٥٤ شحنة إلى الجمهورية العربية السورية - ٤٠ شحنة من تركيا و ١٤ من الأردن - بموجب أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وشملت هذه الشحنات مساعدات غذائية لنحو ٥٩٦ ٠٠٠ شخص؛ ومواد غير غذائية لنحو ٥٢٢ ٠٠٠ شخص؛ وإمدادات من المياه ولوازم الصرف الصحي لأكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ شخص؛ ولوازم طبية لـ ٤٦٢ ٠٠٠ شخص. وكثير من اللوازم الطبية التي حملتها تلك الشحنات قابلة لإعادة الاستعمال وسيستفيد منها مرضى آخرون على مدى الأشهر القليلة المقبلة. وسُلمت مساعدات أخرى (فيها لوازم مدرسية) ليستفيد منها ٩ ٩٠٠ شخص. وتمشيا مع القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، أبلغت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية مسبقاً بكل شحنة، مبينة تفاصيل محتوياتها ومقصدها وعدد المستفيدين منها، ومؤكدة الطابع الإنساني لكل شحنة.

٢٧ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة أنشطتها في تركيا والأردن. ولا تزال الجهود تُبذل لإيفاد فريق إلى العراق، لكن العمليات لا تزال معلقة بالنظر إلى استمرار حالة انعدام الأمن. ولا تزال آلية الرصد تستفيد مما تبديه حكومتا تركيا والأردن من تعاون ودعم ممتازين.

٢٨ - ومثلما كان الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما زالت هناك حاجة ملحة إلى مواد الإغاثة في محافظة الحسكة. ولهذا الاعتبار، نقلت (اليونيسيف) جوا ٣٨٥ طنا من الإمدادات إلى قامشلي في كانون الأول/ديسمبر، منها إمدادات غذائية وتعليمية وطبية، وإمدادات بالمياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية، موجهة لما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال. ولا يزال معبر نصيبين/قامشلي الحدودي يستخدم بموافقة من حكومتي تركيا والجمهورية العربية السورية. وبعد الحصول على موافقة حكومة الجمهورية العربية السورية في كانون الأول/ديسمبر، أوصل برنامج الأغذية العالمي ٤٦ ٠٠٠ حصة غذائية لـ ٢٢٧ ٠٠٠ شخص في محافظة الحسكة.

٢٩ - وواصلت المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات العاجلة، الغذائية والصحية وما تعلق منها بالمرافق الصحية، وغيرها من المساعدات، في الجمهورية العربية السورية، حيث وصلت إلى ما يقرب من ١,٥ مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الجارية. ومن ضمن المستفيدين ٦٤٠ ٠٠٠ شخص في محافظة

إدلب، و ٥٥٥ ٠٠٠ في محافظة حلب، وأكثر من ٩٤ ٠٠٠ في محافظة الحسكة. وواجهت المنظمات غير الحكومية صعوبات جسيمة في المرور من نقاط التفتيش وتقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها في محافظتي الرقة ودير الزور. وقدمت المساعدة إلى ١٦٤ ٨ شخصا في الرقة و ٢٨٩ ٢٥ شخصا في دير الزور.

٣٠ - وظلت مهمة إيصال المساعدات الإنسانية مكبلة بسبب القتال المستشري في أرجاء البلد، والعقبات الإدارية، وعدم اتفاق الأطراف، الأمر الذي أثر على قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على بلوغ مستويات الإنجاز المتوخاة. فبالإضافة إلى المواقع التي لم يتسن الوصول إليها بالمساعدات الغذائية في كانون الأول/ديسمبر في محافظات ريف دمشق وحماة وحمص ودرعا والقنيطرة وحلب وإدلب، ظل الوصول متعذرا بالمرّة إلى محافظتي الرقة ودير الزور، الأمر الذي حرم ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من الحصول على المساعدات الغذائية. وفي الرقة، أفضى نجاح المفاوضات التي أجريت مع الأطراف المسلحة بواسطة الهلال الأحمر العربي السوري والأعيان المحليين إلى تمكين برنامج الأغذية العالمي من إيصال الأغذية إلى ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ من المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن تقتل إمكانات الوصول إليهم في كانون الأول/ديسمبر في ظل استفحال حالة انعدام الأمن وفشل المفاوضات مع جميع أطراف النزاع. وفي دير الزور، لم تكفل بالنجاح المفاوضات التي جرت بين الأطراف المسلحة وشركاء برنامج الأغذية العالمي، الأمر الذي حال دون دخول المساعدات الإنسانية إلى المحافظة منذ أيار/مايو ٢٠١٤.

المناطق المحاصرة

٣١ - من بين من يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها، وعددهم ٤,٨ ملايين شخص، ما يزال ٢١٢ ٠٠٠ شخص محاصرين في الجمهورية العربية السورية، حيث تحاصر قوات الحكومة ١٨٥ ٥٠٠ شخص في الغوطة الشرقية وداريا واليرموك، وتحاصر قوات المعارضة ٢٦ ٥٠٠ شخص في نابل والزهراء.

٣٢ - وتم الوصول خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى مجموعتين محاصرتين، حيث وُزعت الأغذية على ٢ ٥٤٤ شخصا (١,٢ في المائة من مجموع السكان في المناطق المحاصرة البالغ عددهم ٢١٢ ٠٠٠ شخص)؛ ووزعت مواد غير غذائية على ٢ ٥٤٠ شخصا (١,٢ في المائة)، ومساعدات طبية على ١ ٢٨٠ شخصا (٠,٦ في المائة)، إضافة إلى اللقاحات.

٣٣ - ولا يزال نحو ١٦٣ ٥٠٠ شخص محاصرين في الغوطة الشرقية. ووردت تقارير غير مؤكدة في كانون الثاني/يناير تفيد بأن بعض الناس، ومنهم مدنيون، سُحِّح لهم بمغادرة المناطق المحاصرة بعد التوصل إلى اتفاقات بين الأطراف على الصعيد المحلي، وكان التحقق من تلك التقارير جارياً وقت كتابة هذا التقرير. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أوصل الهلال الأحمر العربي السوري ٣٠ ٠٠٠ تلقيح ضد شلل الأطفال، كما أوصل مادة الأنسولين إلى ١ ٠٠٠ من المرضى في دوما. ولم يُسمح بإدخال أدوية أخرى، منها أدوية تُستعمل بالحقن ولوازم جراحية تكفي لما عدده ١٧ ٩٥٠ من العلاجات.

٣٤ - وفي داريا (ريف دمشق) لا يزال نحو ٤ ٠٠٠ شخص تحت الحصار. فإنه لم تصل أي مساعدات إلى داريا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وآخر مرة وصلت فيها مساعدات إلى الناس هناك كانت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٥ - ولا يزال نحو ١٨ ٠٠٠ شخص محاصرين في اليرموك. وأوصلت الأونروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأطعمة إلى ٢ ٥٤٤ شخصا، كما أوصلت اللوازم الصحية إلى ٢ ٥٤٠ شخصا، و ٦٢٩ من أوعية نقل السوائل (بما في ذلك المياه) و ٤ ٠٠٠ لقاح ضد شلل الأطفال إلى اليرموك. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة الطبية لـ ٢٨٠ من المرضى. وأذنت السلطات السورية بتوزيع اللوازم الطبية، بما في ذلك المضادات الحيوية وأدوية الأمراض المزمنة والأمراض غير المعدية، للشهر الخامس على التوالي. وأدى تدهور البيئة الأمنية إلى توقف عمليات إنسانية بالغة الأهمية. فقد ضُربت منطقة التوزيع التي تعمل فيها الأونروا في مناسبات عديدة نتيجة للقتال الدائر على مقربة من موقع التوزيع، لا سيما في ١٢ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، حيث كان موظفو الأونروا حاضرين هناك وأجبروا على المغادرة.

٣٦ - ويوجد في نابل والزهراء حوالي ٢٦ ٥٠٠ شخص تحاصرهم قوات المعارضة. ولم تصل أي مساعدات إنسانية إلى القرية منذ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٣٧ - قدمت منظمة الصحة العالمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أدوية وإمدادات طبية لـ ٤٨٣ ٩١٨ شخصا في مختلف أرجاء البلد، منهم ١٩٦ ٦١٦ شخصا وراء خطوط التماس في محافظتي حمص وريف دمشق. ولم يتسن في كانون الأول/ديسمبر تنفيذ ثمان من عمليات منظمة الصحة العالمية كان مقررا القيام بها في مواقع تسيطر عليها المعارضة في محافظة حلب، وذلك لانعدام الأمن، ومن المقرر تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وإلى

وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال القافلة لم تُسير بعد. وأوصلت اليونيسيف مستلزمات الرعاية الصحية الأولية في شكل عُدد للطوارئ الصحية إلى ٣٠.٠٠٠ شخص آخرين في قدسيا بريف دمشق. وتلقى ٢٧.٠٠٠ من النساء والأطفال علاجات في عيادات اليونيسيف الثابتة والمتنقلة في المحافظات الأربع عشرة كلها.

٣٨ - وظلت فرص الحصول على اللوازم والمعدات الطبية محدودة بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على العمليات الإنسانية. وواصلت منظمة الصحة العالمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ ومتابعة الطلبات التي قدمت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بهدف الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمناطق التي يصعب الوصول إليها في محافظات درعا وريف دمشق ودير الزور. وقد أعطت وزارة الخارجية موافقتها لإرسال ثلاث شحنات تابعة لمنظمة الصحة العالمية، عن طريق المهلال الأحمر العربي السوري، إلى بلدات دوما ومضايا والمعضمية التي تسيطر عليها المعارضة في ريف دمشق، ولكن لم يتسن إرسال أكثر من شحنة واحدة (مضايا). ولا تزال الشحنتان الأخريتان في الانتظار. أما الشحنة الموجهة إلى مضايا فقد سلمت في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وشملت لوازم طبية وأدوية للأمراض المعدية والأمراض المزمنة وعلاجات لداء النعف. ولم يُسمح بإدخال الأدوية التي تُحقن ولوازم العمليات الجراحية.

٣٩ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الهجمات على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. ففي كانون الأول/ديسمبر، وثقت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان ثمان هجمات تعرضت لها مرافق طبية. ست هجمات شنتها قوات الحكومة، وهجومان نفذتهما قوات غير معروفة. ووقعت ثلاث هجمات في محافظة إدلب، وهجومان في محافظة درعا، وهجوم واحد في كل من محافظات حلب ودير الزور وريف دمشق. ونفذت ثلاث هجمات بالقذائف والصواريخ، وهجومان بسيارات مفخخة، وهجومان ببراميل متفجرات، وهجوم واحد بقصف جوي بأسلحة غير معروفة. ووثقت منظمة أطباء مناصرون لحقوق الإنسان أيضا وفاة سبعة من العاملين في المجال الطبي في كانون الأول/ديسمبر، قتلوا جميعا على يد قوات الحكومة، واستُهدفوا أو قُتلوا وهم يؤدون واجبهم المهني. قُتل ثلاثة منهم في أعمال قصف وتفجير، بينما قضى ثلاثة آخرون تحت التعذيب، وقُتل آخر إعداما.

٤٠ - ونُفذت الحملة العاشرة للتحصين ضد شلل الأطفال في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وغطت الحملة ٢,٩٥ مليون طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وكان من الأطفال من كان هذا أول تلقيح له. وشملت الحملة

ما مجموعه ٤١١ ٦٥ طفلاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها في محافظات ريف دمشق وحلب وحماة وحمص. وتجاوزت معدلات التغطية نسبة ٩٠ في المائة في معظم المحافظات. وكانت نسبة التغطية أضعف في ريف دمشق وإدلب والرقّة ودير الزور بسبب انعدام الأمن.

الإجراءات الإدارية

٤١ - لم تطرأ أي تغييرات على الإجراءات الإدارية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واستمر الاعتماد في نقل الإمدادات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها على التفاوض بشأن كل حالة على حدة في إطار الاجتماعات التي تعقدها على المستوى المركزي اللجنة المشتركة التي أنشئت في أعقاب اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وتضم اللجنة وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومسؤولين أمنيين والهلال الأحمر العربي السوري والأمم المتحدة. وما زالت طلبات الموافقة على تسيير القوافل توجه إلى السلطات المركزية مع أن وزارة الخارجية أصدرت توجيهها شفويًا في ٧ أيلول/سبتمبر يخول محافظي حلب وحماة وحمص وإدلب أن يأذنوا بتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث تأخير كبير في الحصول على الموافقة اللازمة لبعض القوافل.

٤٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان ٢٧ طلبًا مقدمًا من الأمم المتحدة للحصول على تأشيرات أو تجديدها لا يزال ينتظر الرد، ١١ طلبًا منها لم تتجاوز بعد الأجل المحدد في ١٥ يوم عمل، و ١٦ منها تجاوزت هذا الأجل. وبلغ عدد التأشيرات التي لم يبتّ فيها لدخول منظمات دولية غير حكومية ١٦ تأشيرة.

٤٣ - وصدر الإذن في الفترة المشمولة بهذا التقرير لثلاث منظمات أخرى من المنظمات الوطنية غير الحكومية لتدخل في علاقات شراكة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة - اثنتان في حماة وثالثة في اللاذقية. وبذلك يصل عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل مع وكالات منظمة الأمم المتحدة إلى ١١٠ منظمات تزاوّل أنشطتها من خلال ١٦٨ فرعًا في مختلف أرجاء الجمهورية العربية السورية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وافقت وزارة الخارجية، عن طريق صندوق مواجهة الطوارئ، على مشروع مشترك مع منظمة وطنية غير حكومية في حمص، كان قد ظل معلقًا لأكثر من عام.

٤٤ - ولا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية غير قادرة على إجراء التقييمات المشتركة للاحتياجات؛ ولا يستطيع معظمها فتح مكاتب فرعية؛ وهي غير مأذون لها بإقامة علاقات شراكة مع المنظمات الوطنية غير الحكومية أو المشاركة في تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس أو في بعثات الأمم المتحدة الميدانية.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٤٥ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سقطت قذيفتا هاون على بعد ٥٠٠ متر من فندق سفير في منطقة الحمراء بمدينة حمص حيث يوجد مركز الأمم المتحدة وقيم موظفو الأمم المتحدة الدوليون. ولم يُصب أي واحد من موظفي الأمم المتحدة بأذى.

٤٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، عثرت قوات الأمن على جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في حي كفر سوسة بدمشق حيث توجد مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٧ - وضربت منطقة التوزيع التي تعمل فيها الأونروا في اليرموك في مناسبات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سقطت قذائف هاون وذخائر أخرى غير بعيد، لا سيما في ١٢ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر عندما كان موظفو الأونروا حاضرين هناك وأجبروا على المغادرة. وتضررت أيضا منطقة التجمع في البطيخة.

٤٨ - وأفادت المنظمات غير الحكومية خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بأن ثلاثة من الموظفين الميدانيين احتجزوا في شمال سوريا.

٤٩ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استُخدمت في درعا مركبة كانت تابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تنفيذ عملية بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة، وكانت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة قد سرقت تلك المركبة من قوة الأمم المتحدة عندما قامت بخطف ٤٥ من حفظة السلام في آب/أغسطس. وتلك كانت المرة الأولى التي تُستخدم فيها مركبة مسروقة من الأمم المتحدة في هجوم من هذا القبيل.

٥٠ - ولا يزال محتجزا أو في عداد المفقودين ٣١ من موظفي الأمم المتحدة، ٢٨ منهم تابعون للأونروا. وبلغ مجموع من قتل في هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ٦٩ شخصا. ويشمل هذا العدد ١٧ فردا من موظفي الأمم المتحدة و ٤٠ فردا من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري وسبعة أفراد من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وخمسة من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية.

ملاحظات

٥١ - لم يطرأ أي تحسن في الحالة السائدة في الجمهورية العربية السورية رغم النداءات المتكررة الموجهة إلى أطراف النزاع لاحترام سلامة المدنيين وحمايتهم. ولا تزال الأوضاع

الإنسانية في حالة تدهور سريع. فالهجمات ببراميل المتفجرات والأسلحة المتفجرة لا تزال متواصلة في أحياء السكان المدنيين، الأمر الذي يسفر عن مقتل وتشويه أعداد كبيرة من الناس. ولا يزال نحو ٢١٢ ٠٠٠ شخص تحت الحصار، محرومين من الغذاء ومن الرعاية الصحية والحماية. ولم تسلم المستشفيات ومرافق تقديم الخدمات الأساسية من الاعتداءات. ولا تزال الإمدادات الإنسانية ممنوعة من الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

٥٢ - واليوم والسوريون يعانون من قسوة شتاء آخر، ونصفهم تقريبا في عداد المشردين، أو أن أذكر مجلس الأمن بأن التمويل المخصص لوكالات الأمم المتحدة وشركائها لا يجاري الاحتياجات، على الرغم من السخاء الذي أبدته جهات مانحة عديدة. فخطوة الأمم المتحدة للتأهب لفصل الشتاء التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لا يزال تمويلها يسجل عجزا قدره ٧٠ مليون دولار. وغير خاف أن المنظمات الإنسانية لا بد لها من الموارد اللازمة لكي تتمكن من إنقاذ المزيد من الأرواح البشرية ومد يد العون للشعب السوري.

٥٣ - ولقد قلت مرارا إنه يجب إيجاد السبل الكفيلة بوقف تصعيد العنف، وإن الحاجة ماسة إلى التوصل إلى حل سياسي يساعد على تحسين الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ولم تسلم البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية من التداعيات الثقيلة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها الناجمة عن النزاع.

٥٤ - وأرحب هنا بما يُبذل من مبادرات، من قبيل المبادرة الروسية، ترمي إلى إطلاق عملية سياسية شاملة جامعة وذات مصداقية، وإلى وضع حد للأزمة وتحقيق تطلعات الشعب السوري المشروعة. ولا يزال مبعوثي الخاص يبحث عن فرص جديدة في هذا الصدد، على أن بيان جنيف يظل نقطة مرجعية هامة. وما زلت شديد الانشغال لتدهور الحالة في حلب وفي جميع أنحاء البلد مع اشتداد القتال في الشهر الماضي، بينما لا تزال المفاوضات جارية مع الأطراف المعنية للتوصل إلى حالة تجميد. ومن غير المقبول تماما أن يظل شعب الجمهورية العربية السورية معرضا لانتهاكات جسيمة ترتكبها أطراف النزاع ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينما هو ممنوع من الحصول على أبسط مقومات البقاء على قيد الحياة.